

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجزء الأول

من

فقه القرآن

«العبادات»

محمد اليزدي

یزدی، محمد، ۱۳۱۰  
 فقه القرآن / محمد الیزدی. — قم: نشر اکرام، ۱۴۲۸ هـ. ق، ۱۳۸۶ هـ. ش.  
 ج. بها: ۳۸۰۰۰ تومان  
 (ج ۱). ISBN : 964-9996-73-7  
 فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیبا.  
 جلد سوم و چهارم این کتاب توسط انتشارات اسوه منتشر گردیده است.  
 ج. ۱۰ (۱۳۸۶).  
 کتابنامه.  
 مندرجات: ج. ۱. الجزء الأول (العبادات) — ج. ۳. العقود والایقاعات.  
 — ج. ۴. الاجتماعات.  
 ۱. فقه جعفری — جاییه های قرآنی. الف، نشر اکرام  
 ب. عنوان.  
 ۴ ی ۷ ف / ۱۰۴ BP  
 کتابخانه ملی ایران  
 ۲۹۷/۱۵۹  
 ۷۴-۱۷۷۲ م

## فقه القرآن

### (الجزء الأول)

(العبادات)

تألیف: آية الله الشيخ محمد اليزدي

الناشر: اکرام

الطبعة: الأول

تاريخ النشر: ۱۴۲۸ هـ. ق

عدد المطبوع: ۱۰۰۰ نسخه

ثمن النسخة: ۳۸۰۰ تومان

مطبعة: الهادي

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

## بسم الله الرحمن الرحيم

أيها القارئ العزيز، بين يديك مجهودٌ متواضع حول فقه القرآن الكريم، مؤكداً منهج التفقه العلمي من التوجه إلى أول الأدلة وأدلتها القرآن العظيم ثم السنة وبعدها الفتاوى من المتقدمين وفي النهاية الأصول العملية ومتحرّزاً عن الأحكام المسبقة وإعطاء الرأي بنقل الأقوال ثم تأييده بالأدلة فإن ذلك لا يساعد على استكمال قوة الاستنباط كما ترى.

وقد طبع أولاً ما استخلصناه من الكتاب الكريم في السجن والمنفى، في مجلدين وأربعة أجزاء.

وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران بقيادة الإمام الراحل (رض) والتوفيق بالحضور في مجلس الخبراء لتنظيم الدستور، ومجلس الشورى الإسلامي، والسلطة القضائية طيلة سنين، وانتقلنا إلى مجلس صيانة الدستور، جعلنا هذا المجهود أساساً للبحث مع الأصدقاء في الحوزة المقدسة بقم. وقد تمت تلك الأبحاث وخلاصتها في أربعة أجزاء كالتالي:

١ - الجزء الأول في العبادات.

٢ - الجزء الثاني في الحكوميات.

٣ - الجزء الثالث في العقود والإيقاعات.

٤ - الجزء الرابع في الاجتماعيات.

وهذا هو الجزء الأول.

ومن الجدير: الشكر والتقدير للذين ساهموا في مراحل إنجاز الكتاب  
ولاسيّما ولدي العزيز الفاضل سباحة حجّة الإسلام الحاج الشيخ  
عبدالمجيد اليزدي، جزاهم الله عن الإسلام خير الجزاء.  
والحمد لله أولاً وآخراً، ونسأل الله تعالى أن يجعله ذخراً ليوم لا ينفع  
فيه مال ولا بنون.

محمد اليزدي

## محتويات الكتاب

|    |                                 |
|----|---------------------------------|
| ٩  | المقدمة                         |
|    | كتاب الطهارة                    |
| ٢٠ | الطهارة من الحدث                |
| ٤٣ | الطهارة من الخبث                |
| ٥٥ | ١- البول                        |
| ٥٨ | ٢- الكلب                        |
| ٥٨ | ٣- الخنزير                      |
| ٥٩ | ٤- المنى                        |
| ٥٩ | ٥- الدم                         |
| ٥٩ | ٦- الميتة من كل ما له نفس سائلة |
| ٦٠ | ٧- الخمر وكل مسكر               |
| ٦٠ | خلاصة الباب                     |
| ٦٠ | الفروع المستفادة من الآيات      |

## كتاب الصلاة

|     |                                     |
|-----|-------------------------------------|
| ٦٥  | تعريف الصلاة                        |
| ٦٧  | الفصل الأول: وجوبها                 |
| ٧٤  | الفصل الثاني: أجزاؤها               |
| ٨٥  | الفصل الثالث: في الوقت              |
| ٩٧  | خاتمة الفصل                         |
| ١٠٦ | نافلة الليل                         |
| ١١٠ | الفصل الرابع: في القبلة             |
| ١٢١ | الفصل الخامس: في مكان المصلي ولباسه |
| ١٢١ | (١) مكان المصلي                     |
| ١٢٧ | (٢) لباس المصلي                     |
| ١٣١ | الفصل السادس: قراءة القرآن          |
| ١٤٣ | الفروع المستفادة من الآيات          |
| ١٤٥ | الفصل السابع: في الجهر والإخفات     |
| ١٤٨ | كيفية القراءة                       |
| ١٥٥ | الفصل الثامن: في القصر والتمام      |
| ١٦٤ | الفصل التاسع: صلاة الخوف            |
| ١٦٩ | الفصل العاشر: صلاة الجمعة           |

|     |                                      |
|-----|--------------------------------------|
| ١٧٧ | الفصل الحادي عشر: صلاة الجماعة       |
| ١٨٧ | الفصل الثاني عشر: صلاة الميت         |
| ١٩٢ | فرع                                  |
| ١٩٣ | الفصل الثالث عشر: ختام كتاب الصلاة   |
| ١٩٦ | وجوب التسبيح                         |
| ٢١٣ | ملخص الفروع المستفادة في كتاب الصلاة |
| ٢١٨ | خاتمة المطاف                         |

### كتاب الصوم

|     |                      |
|-----|----------------------|
| ٢٢١ | الصوم                |
| ٢٤٦ | تذييل في فروع الكتاب |

### كتاب الزكاة

|     |                                          |
|-----|------------------------------------------|
| ٢٥٠ | الزكاة                                   |
| ٢٥١ | الفصل الأول: وجوب الزكاة                 |
| ٢٦١ | الفصل الثاني: فيما ينطبق على وجوب الزكاة |
| ٢٦٧ | الفصل الثالث: في المتعلق                 |
| ٢٧٧ | الفصل الرابع: في مصرف الزكاة             |
| ٢٨٠ | الفصل الخامس: كيفية إيتاء الزكاة         |
| ٣٠٠ | نتيجة البحث                              |

## كتاب الخمس والأنفال

|     |                          |
|-----|--------------------------|
| ٣٠٥ | الفصل الأول: موارد الخمس |
| ٣١٥ | الفصل الثاني: الأنفال    |
| ٣١٩ | الفصل الثالث: الفياء     |
| ٣٢٤ | نتيجة البحث              |
| ٣٢٥ | ختام البحث               |

## كتاب الحج والعمرة

|     |                                         |
|-----|-----------------------------------------|
| ٣٢٩ | الفصل الأول: الحج والعمرة شعيرتان       |
| ٣٣٣ | الحج والعمرة قيام للناس                 |
| ٣٣٤ | الصد عن الحج والعمرة                    |
| ٣٣٦ | الفصل الثاني: وجوب الحج                 |
| ٣٤٤ | الفصل الثالث: مناسك الحج                |
| ٣٥٩ | الفصل الرابع: الحُرّمات                 |
| ٣٦٨ | نتيجة البحث                             |
| ٣٧٥ | خاتمة المطاف                            |
| ٣٧٥ | تذييل في الفروع المستنبطة من آيات الباب |

## المقدمة

لا شك في أن كتاب الله تعالى هو المصدر الأساس للتشريع الإسلامي، بل هو الركن الوثيق للمسلمين والرحمة الإلهية على الخلق أجمعين، فإن جعلوه أمامهم قادهم إلى الجنة، وإلا ساقهم إلى النار، ولكن أهو كاف بنفسه وبمفرده في استنباط الأحكام أو الاهتداء به حتى يمكن الاستدلال بظاهره، أم لابد من العترة الطاهرة والسنة الشريفة معاً؛ فإنما «يعرف القرآن من خطوب به» وهما معاً قد شرهما رسول الله ﷺ لهداية الأمة، ما إن تمسكوا بهما لن يضلوا أبداً؟ قد يستدل للأول بجواز الاستنباط من ظاهر الآيات في الأحكام بل مطلقاً بأمور:

الأول: آيات تدل على ذلك صراحةً أو ظهوراً، نشير إلى بعضها:

- ١- «ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ» (البقرة [٢] الآية ٢).
- ٢- «... قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ \* يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ...» (المائدة [٥] الآية ١٥ و١٦).
- ٣- «... وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِّلْمُسْلِمِينَ» (النحل [١٦] الآية ٨٩).

٤- «وَقَرَأْنَا لَهُمْ فُتُورَهُ لِنَفْقَرَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مَكْثٍ وَنُنَزِّلَهُ تَنزِيلًا».

(الإسراء [١٧] الآية ١٠٦).

٥- ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ (طه [٢٠] الآية ١١٣).

٦- ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ آيَاتٍ مَبِينَاتٍ وَمَثَلًا مِنَ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ﴾ (النور [٢٤] الآية ٢٤).

٧- ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾.  
(ص [٣٨] الآية ٢٩).

٨- ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ (محمد [٤٧] الآية ٢٤).

وغيرها من الآيات التي تأمر بالتعقل، كقوله تعالى:

﴿... لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (يوسف [١٢] الآية ٢)، و(الزخرف [٤٣] الآية ٣).

أو تجعل القرآن ذكراً، كقوله تعالى:

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ...﴾ (الحجر [١٥] الآية ٩).

﴿هَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ...﴾ (الأنبياء [٢١] الآية ٥٠).

﴿... وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ (ص [٣٨] الآية ١).

﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ (القمر [٥٤] الآيات ١٧ و ٢٢ و ٣٢ و ٤٠).

وغير ذلك من الآيات المباركة، فإن القرآن إذا كان هادياً بلاريب ونوراً

يهدي إلى سبل السلام وتبياناً لكل شيء مشتملاً على الوعظ والوعد والوعيد...

وإذا أمر الله تعالى عباده بالتدبر في آياته والتعقل في مغزاه ونعته بذي الذكر

وكونه ذكراً مباركاً وسأل إنكاراً: هل من مدكر؛ فلا معنى لذلك كله إلا أنه هو

الملجأ والدليل الأدل الأول يُعلم الإنسان ما لم يعلم، وذلك أبين بيان لجواز

الاستدلال به وحجية ظواهره.

الثاني: الأخبار العلاجية الآمرة بعرض الأخبار على القرآن الكريم والأخذ بما يوافقه، فإن ذلك لا يتم إلا بعد التسليم بحجية ظواهره وإمكان الأخذ بها، ففيها - أي الأخبار -: «ما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه»<sup>(١)</sup> و«كل شيء لا يوافق كتاب الله فهو زخرف»<sup>(٢)</sup>.

إلا أن للشيخ الحرّ (رضوان الله عليه) نظراً في ذلك، بحمل المطلق هذا على المقيّد في بعض روايات الباب من العرض على الكتاب والسنة كما في مقبولة عمر بن حنظلة<sup>(٣)</sup> وغيرها.

فلا يتم العرض على الكتاب وحده؛ لذا لا يمكن التمسك به حتى يكون ظاهره حجة.

وفيه: أنه لا وجه لذلك الحمل بعد كونهما مثبتين مع التصريح بالعرض عليه وحده.

الثالث: إرجاع الأئمة عليهم السلام إلى كتاب الله والاستنباط منه بعد سيرتهم العملية في ذلك مثل قولهم في باب الوضوء جواباً لعبد الأعلى حينما قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: عثرتُ فانقطع ضفري فجعلتُ على إصبعي مِرارة فكيف أصنع بالوضوء؟ قال: يُعرف هذا وأشباهه من كتاب الله عزّ وجلّ؛ قال الله تعالى: ﴿مَّا جَعَلَ

(١) الوسائل ج ١٨ باب ٩ من أبواب صفات القاضي ح ١٠.

(٢) الوسائل ج ١٨ باب ٩ من أبواب صفات القاضي ح ١٤، وغيرهما كما تراه في روايات الباب والجامع منها الرواية ٢١ من الباب، الوسائل ج ١٨ باب ٩ من أبواب صفات القاضي ح ٢١.

(٣) المصدر، ح ١ من الباب.

عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرْجٍ ۖ اَمْسَحْ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>. وذلك دليل على حجّية ظاهر الكتاب. وأما ما يمكن الاستدلال به على الثاني وأنه لا بدّ من مراجعة السنّة مع الكتاب معاً في استنباط الأحكام وعدم حجّية ظاهر الكتاب، فأمر:

الأول: وجود آيات في كتاب الله لا يُعلم ظواهرها بالنسبة للأحكام والمعارف الإلهيّة، كقوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ وأمثالها، وقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ و: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ و: ﴿لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ وأمثالها، في حين لا يُعلم عدد الركعات في الصلاة بل وكثير من خصوصيّاتها، كما لا يُعلم المفطرات في الصيام، وعدد مرّات الطواف وأشواطه وسائر الخصوصيّات في الحجّ، وليس لنا أن نبدع من عند أنفسنا في شيء، إذن لا بدّ من السنّة والعترّة معاً.

الثاني: حديث الثقلين المرويّ عن الفريقين الدالّ على امتناع انفكاكهما إلى يوم القيامة، وأنّ المتمسّك بهما هو الناجي دون المتمسّك بأحدهما. الثالث: وجود الروايات الناهية عن تفسير القرآن بالرأي.

مثل ما عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال لقتادة: «ويحك يا قتادة إن كنت فسرت القرآن من تلقاء نفسك فقد هلكت وأهلك، وإن كنت فسرت من الرجال فقد هلكت وأهلك، ويحك يا قتادة، إنّما يعرف القرآن من خُوطب به»<sup>(٢)</sup>. وعن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: «سمعت جدّي رسول الله ﷺ يقول: من قال في

(١) الوسائل: ج ١ باب ٣٩ من أبواب الوضوء، ح ٥.

(٢) الوسائل: ج ١٨ باب ١٣ من أبواب صفات القاضي، ح ٢٥.

القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار»<sup>(١)</sup>.

وقوله ﷺ: «مَنْ فُسِّرَ الْقُرْآنُ بِرَأْيِهِ فَقَدْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكُذْبَ»<sup>(٢)</sup> وغيرها. ولكن بعد ذلك كله هناك أمور يرتفع بها الخلاف ويتم الأمر من الطرفين لتمامية الاستدلال بظواهر الكتاب وحجيتها وصحة الروايات أيضاً:

الأول: قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾

(آل عمران [٣] الآية ٧).

فإن صريح الآية تقسم آيات الكتاب إلى قسمين:

١ - المحكمات التي لا شبهة فيها، فهي المرجع والأساس لسائر الآيات؛ فإنها أم الكتاب.

٢ - المتشابهات التي تحتل وجوهاً وتحمل معاني ولها ظاهر وباطن، فهي تحتاج إلى التأويل والتفسير، وهو استخراج ما في الخفاء وإرجاع الظاهر إلى الباطن وكشف القناع والسر، ولا يعلم ذلك إلا من خوطب به، ونفس المخاطب ظاهر.

وحينئذٍ فالتمسك بظواهر الآيات المحكمات الظاهرة في بيان المراد غير المحتمل للمعاني لا بأس به، كما أن التفسير والتأويل فيما يحتاج إليهما ممّا

(١) الوسائل: ج ١٨ باب ١٣ من أبواب صفات القاضي، ح ٣٥.

(٢) الوسائل: ج ١٨ باب ١٣ من أبواب صفات القاضي، ح ٣٧ و ٤١.

يتَحَمَّلُ الوجوه لا يجوز بالرأي أو الاحتمال، وإنما يعرف القرآن مَنْ خُوِّطَ به،  
والمعرفة غير العلم.

الثاني: الأخبار الخاصة الواردة في المقام، فإنها تدلّ على جواز الاستدلال  
بظواهر الكتاب - في الجملة - مع لزوم الاتكال على السنّة في الموارد اللازمة،  
فعن أبي جعفر عليه السلام أن رجلاً قال له: أنت الذي تقول: ليس شيء من كتاب الله إلا  
معروف؟ قال: ليس هكذا قلت، إنما قلت: ليس شيء من كتاب الله إلا عليه دليل  
ناطق عن الله في كتابه ممّا لا يعلمه الناس (إلى أن قال): إن للقرآن ناسخاً ومنسوخاً  
ومحكماً ومتشابهاً وسنناً وأمثالاً وفصلاً ووصلاً وأحرفاً وتصريفاً، فمن زعم أن  
الكتاب مبهم فقد هلك وأهلك<sup>(١)</sup>.

وما عن النبي صلى الله عليه وآله في احتجاجة يوم الغدير على تفسير كتاب الله: «معاشر  
الناس تدبروا وافهموا آياته وانظروا في محكماته، ولا تتبعوا متشابهه...»<sup>(٢)</sup>.  
وغيرها ممّا لا يخفى على المتتبع فإنها تدلّ على جواز الاتكال على  
ظواهر الكتاب بل لزومه.

الثالث: إن سيرتهم العملية (صلوات الله عليهم أجمعين) - مع أنهم هم  
الراسخون في العلم وهم الذين يُستنبط منهم معالم القرآن الحكيم، وهم الأبواب  
التي أمر الله تعالى إتيانها في قوله تعالى: «وَأْتُوا النُّبُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا» - كان  
الاستدلال بظواهر الكتاب والاستنباط من آياته، والإرجاع إلى كتاب الله، وأمر

(١) الوسائل: ج ١٨ باب ١٣ من أبواب صفات القاضي، ح ٣١.

(٢) الوسائل: ج ١٨ باب ١٣ من أبواب صفات القاضي، ح ٤٣.

الناس بالاستنباط من ظواهره، كما تراه في شراشر الفقه وشتات الأحكام كثيراً، مثل ما جاء في أحكام الوضوء كما ذكرناه من قوله: «يُعرف هذا وأشباهه من كتاب الله»<sup>(١)</sup>.

والحاصل: لزوم التمسك بالعترة الطاهرة (صلوات الله عليهم) في تفسير القرآن وتأويله والاستنتاج من مشكلاته ومتشابهاته مع بقاء الظواهر على الحجية وجواز التمسك بل الوجوب في المحكمات الظاهرات كما تعلم.

ومما ذكرنا تعرف الجواب عما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ فُسِّرَ القرآن أو قال في القرآن برأيه فأصاب الحق فقد أخطأ» فإنه راجع إلى التفسير وكشف القناع فإن الرأي والميل ولو أصاب الحق قد تدخل فيه ويورث ذلك الاعتماد على الاستحسان مع أنه عامي، وقد ذهب إلى ذلك الطوسي والطبرسي (رحمهما الله تعالى) في «البيان» و«مجمع البيان»<sup>(٢)</sup> وأشار إليه المحقق في «الزبدة»<sup>(٣)</sup>.

(١) الوسائل: ج ١ باب ٣٩ من أبواب الوضوء، ح ٥.

(٢) مجمع البيان، الفن الثالث في المقدمات.

(٣) زبدة البيان: ص ٢ و ٣.